



# وعي المواطن العربي تجاه جرائم الاحتيال

صدر عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كتاب بعنوان (وعي المواطن

العربي تجاه جرائم الاحتيال) تأليف اللواء نجاح محمد فوزي.

لكونها تتأثر دوماً بأسعار الذهب، ظهرت الأوراق النقدية لتلعب دوراً هاماً في الحياة التجارية، وبظهورها بدأ الإنسان يبحث عن وسيلة لتأمينها من الأخطار التي تتعرض لها مثل السرقة والضياح، وأيضاً وسيلة لانتقالها من مكان إلى آخر، ومن يد إلى يد، وهنا ظهرت البنوك لتؤدي دورها الذي ظل يتطور حتى يومنا هذا.

وقد اكتسبت بطاقات الدفع الخاصة بالليكترونية في بداية السبعينيات من القرن الماضي في ظل التطور الذي لحق بنظم الاتصالات والمعلومات، كما ساعد انتشار شبكة الانترنت الهائل خلال العقدين الماضيين على تطور استخدام تلك البطاقات في الحياة اليومية، فأصبح بإمكان أي مواطن شراء أي شئ من أي مكان في العالم طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الأربع والعشرين ساعة ودون الحاجة إلى مباحرة مكانه، وتطرق الباحث إلى الطرق المختلفة في التعامل واستخدام البطاقات الائتمانية ومنها السداد من خلال الهاتف المحمول M-Commerce، وتعنى إمكانية استخدام الأجهزة المحمولة كالمساعد الرقمي الشخصي PDA والتليفون المحمول كوسيلة لتسديد قيمة ما يحصل عليه الفرد من معلومات أو خدمات أو سلع، ومن المتوقع أن تحدث هذه الخدمة ثورة هائلة في نمط الحياة اليومية خلال السنوات القليلة القادمة. وذلك السداد ببصمة الإصبع Pay By Tuch حيث أعلنت مؤخراً إحدى المؤسسات المالية بالمملكة المتحدة عن إتاحة خدمة السداد ببصمة الإصبع لدى بعض المتاجر والمطاعم في ثلاث مقاطعات إنجليزية، حيث يقوم المشتري بملامسة إصبعه مع النهاية الطرفية الإلكترونية لدى التاجر - POS - المتصلة بشبكة المعلومات لدى البنك ليتم خصم قيمة المشتريات من حساب المشتري ودون الحاجة لحمل النقود أو بطاقة الدفع أو حتى أية وسيلة أخرى لإثبات الشخصية.

وأشار المؤلف إلى أن التحدي الرئيس يتمثل دائماً في كيفية

وقد أوضح معالي رئيس الجامعة في تقديمه للكتاب أن البطاقات الائتمانية تعد من أهم مظاهر التطور التي حدثت في البيئة الاقتصادية في العصر الحديث الذي اتسم بسرعة التغيرات التي واكبت التقدم التكنولوجي لوسائل الاتصال. وبين معاليه أن البطاقات الائتمانية تلعب دوراً مهماً وأساسياً في الائتمان والمعاملات التجارية والمصرفية على مستوى الأفراد والمؤسسات الرسمية والخاصة، وأشار إلى أن المتأمل للمك الهائل من الأشخاص الذين يستخدمون البطاقات الائتمانية بعد أن قدمت البنوك كثيراً من التسهيلات التي تشجع على امتلاكها واستخدامها يدرك مدى سهولة استخدام تلك البطاقات وأهميتها في المعاملات التجارية والمصرفية سواء أكان ذلك من قبل مستخدمها أو المستفيد منها أو التاجر أو البائع القابل للبطاقة، ويدرك أيضاً خطورة التساهل في استخدامها من قبل الآخرين أو تزويرها عند السرقة أو فقدان، ونوه معاليه بأهمية هذه (الدراسة) التي ألفت الضوء على الأخطار التي تواجه مستخدمي البطاقات الائتمانية وأساليب مواجهة تلك الأخطار بعد أن ظهرت أشكال إجرامية متجددة اتخذت من نظم الدفع الإلكتروني وسطاً مناسباً لأساليب التزوير والاحتيال والسرقة تمثلت في استخدام البطاقات المسروقة أو المفقودة، أو استصدار بطاقات صحيحة بمستندات مزورة، أو تزوير إشعارات المبيعات المستخدمة مع نظام الدفع الإلكتروني، أو تواطؤ بعض التجار أو التلاعب في أجهزة البيع الإلكتروني... وغيرها من الأساليب.

وقد بين المؤلف في مقدمة الكتاب أن الإنسان لجأ في العصور القديمة لاستخدام العديد من وسائل التبادل، ففي البداية اتخذ المعادن وسيطاً للمبادلات، ومنها المعادن النفيسة، ثم اهتدي بعد ذلك للمسكوكات، وهي عبارة عن قطع من المعدن النفيس محددة الوزن ومنقوش على وجهها قيمتها والدولة المصدرة لها، وبعد تعرض المسكوكات للغش بالإضافة لعدم ثبات قيمتها

القوانين أو الأعراف أو التقاليد، ولا يشعر بالذنب تجاه الآخرين وربما يكون قد تعرض للفصل من دراسته أو من عمله أو سبق ضبطه في قضايا مختلفة وغالبا ما يميل للشهوات ويتعاطى المخدرات.

أما عن خصائص وصفات ضحايا الاحتيال فقد أوضح المؤلف أن أن جانبا كبيرا من تلك الجرائم يكون للمجني عليه فيها دور بارز في تهيئة الفرصة الإجرامية للمحتال، وذلك لأسباب تتعلق بالصفات الشخصية للضحية، فضايا هذا النوع من الجرائم غالبا ما يكونون ذوى مستوى علمي وثقافي منخفض وبعضهم ليس لديه القدر الكافي للحرص في التعامل مع الآخرين.

وهناك العديد من الضحايا الذين يتمتعون بحسن نية مفرط في التعامل مع الآخرين إلى حد التهاون في استرداد حقوقهم حياءً. كما أن هناك العديد من الضحايا لا يتعلمون من أخطائهم، حيث يتكرر وقوعهم ضحية الاحتيال لذات الأسباب. ثم يأتي الطمع ليكون أحد أهم الصفات التي قد تدفع صاحبها للوقوع ضحية الاحتيال من آخرين.

وتناول المؤلف كذلك الاحتيال على الشركات حيث أوضح أن كثيراً من الشركات تتعرض للاحتيال وفي أحيان أخرى قد تتخذ تلك الكيانات سناراً لعمليات احتيالية، ومن أشهر تلك الحالات: ١ - إنشاء شركات مساهمة وهمية بموجب مستندات مزورة واستخدامها في الاحتيال على المواطنين «طرح أسهم للاكتتاب والتداول».

٢ - الادعاء بتنظيم حفلات خيرية باسم مصالح وجمعيات خيرية وهمية والاستيلاء على قيمة تذاكر تلك الحفلات من رجال الأعمال وأصحاب الشركات.

٣ - استغلال الشركات في الإعلان عن مسابقات وهمية بهدف جمع مبالغ مالية من المشتركين.

٤ - تزوير شيكات مقبولة الدفع وسجلات تجارية وبطاقات ضريبية والحصول بموجبها على بضائع من الشركات والتجار.

والحالة الأخيرة تعد الأكثر انتشاراً بين أوساط الشركات، حيث يستغل المحتالون حاجة الشركات الملحة في تسويق منتجاتهم، ويتقدمون إليها بطلبات توريد أجهزة أو سلع معمرة على أن يتم تسديد قيمة ما يتم توريده على أقساط شهرية بعد سداد مبلغ من المال على سبيل المقدم للصفقة ويتوقف المشتري عن السداد بمجرد استلام البضائع.

وفي جانب آخر تناول المؤلف الاحتيالات المالية عبر شبكة الانترنت فأشار إلى أن لظهور شبكة الانترنت وانتشارها، أحد أهم ثمار التزاوج الذي تم بين نظم الاتصالات وأنظمة الكمبيوتر، حيث أفضى هذا الظهور والانتشار إلى ثورة هائلة في نظم المعلومات. والانترنت هي شبكة الشبكات أو الشبكة الأم التي طوت في جوفها مئات الآلاف من شبكات تبادل المعلومات،

إطلاق قوى التكنولوجيا من أجل خير البشرية، وفي الوقت نفسه لابد من بذل الجهود لمنع إساءة استغلالها، فقد كان من الطبيعي أن تظهر أشكال إجرامية جديدة اتخذت من تلك النظم المصرفية والمعلوماتية وسطاً هائلاً للنمو والانتشار، فكما رأينا التعليم عن بعد، والتسوق عن بعد والاشتراك في المؤتمرات والندوات عن بعد، إذ بنا نرى أيضا الجرائم التي ترتكب عن بعد.

فقد أتاح انتشار استخدام وتطور بطاقات الدفع الإلكتروني الفرصة لمحترفي جرائم الاحتيال المعلوماتية لارتكاب جرائم متخذين وسائل المرواغة والتخفي ما يجعلهم بمنأى عن الملاحقة أو الضبط. في الفصل الأول من الكتاب تناول المؤلف خصائص جرائم الاحتيال وتطورها فأوضح أنها تتميز بوجود علاقة طردية بين المحتال والضحية ومحورها الوعي والثقافة « فكلما زاد الوعي ومستوى العلم لدى المحتال وانخفض لدى الضحية تمكن الأول من الثاني. وكثيرا ما يكون للمجني عليه في هذا النوع من الجرائم دور في تهيئة الفرصة الإجرامية للجاني، وذلك لأسباب كثيرة، أهمها انخفاض المستوى العلمي والثقافي، والطمع وحسن النية المفرط، وعدم توخي الحرص لدى التعامل مع الآخرين. وقد انتشرت جرائم الاحتيال في المجتمعات العربية وتنوعت أشكالها، كما تأثرت بالتطور التكنولوجي فظهر الاحتيال العابر للحدود..

وعن خصائص الاحتيال أشار إلى أن جرائم الاحتيال في المجتمعات العربية تطورت مع تطور العلاقات الاجتماعية وتشابكها خلال العقود الماضية، فكانت صورة المحتال الراضخة في الأذهان هي لذلك الشخص الذي يقف داخل المحطة النهائية للقطار أو للحافلات داخل مدينة من المدن الكبرى لاصطياد ضحية من بين القرويين القادمين للمدينة بحثاً عن الرزق، ليستولى على ما بحوزتهم من نقود معدودة.

ومع بداية عصر ثورة المعلومات تغيرت الصورة الذهنية لذلك المحتال، وظهرت أنماط إجرامية جديدة، تنوعت معها جرائم الاحتيال وتنوعت أساليبها، فمنها ما استهدف الأفراد ومنها ما استهدف أموال شركات ومؤسسات كبرى، ومع ظهور شبكة الانترنت وتنامي استخداماتها ظهرت أشكال احتيالية جديدة اتخذت من بيئة هذه الشبكة مناخاً خصياً تنمو فيه، ولم تقتصر جرائم الاحتيال على المستوى المحلى فقط، بل تخطت آتارها حدود الدول دون حائل يمنعها.

وعن خصائص وصفات المحتال أشار المؤلف إلى أن المحتال يتميز بالعديد من الصفات دون غيره من ذوي الأنشطة الإجرامية الأخرى، فهو ذو شخصية مزدوجة حتى إنه يبدو ذا مظهر خادع عذب الكلام، يعطي وعوداً براقاً، ولديه القدرة على استيعاب محيطه لمرونته في التعامل وشهامته الظاهرية. إلا أن حياته الشخصية غالباً ما تكون شديدة الاضطراب مليئة بتجارب الفشل والتخبط والأفعال اللا أخلاقية، ولا يحترم



سواء كانت عالمية أو إقليمية أو محلية، وعلى الرغم من ذلك فهي كيان طفيلي، ذو مكونات مادية وغير مادية من شبكات وأجهزة وبرامج وقواعد بيانات وهي ليست ملكاً لأحد، فقد أقامت هذه الشبكة مجدها على نجاح بعض عباقرة الحاسب الآلي في وضع وتطوير بروتوكول بسيط وموحد

وقد ظلت شبكة الإنترنت لسنوات عديدة بمنزلة المنتدى العلمي للربط بين المؤسسات الأكاديمية كالجوامع ومراكز البحوث. وقد وقف مؤسسوها الأوائل موقفاً حازماً ضد أي نشاط تجاري أو تسلسل إعلاني أو إعلامي، ولم يقدر لهذه الظاهرة المعلوماتية أن تستمر، فسرعان ما أدركت القوى الاقتصادية التقليدية المزايا العديدة لهذه الشبكة، يكفيها منها قدرتها الفائقة على ربط مصادر الإنتاج بالأسواق، وكونها وسيلة فعالة لنقل بضائع صناعة الثقافة عبر طرق معلوماتها الفائقة السرعة، وكان ما كان، ووطأت مؤسسات المال والتجارة والأعلام بأقدامها الثقيلة هذا «الحرم الأكاديمي» محيلة إياه إلى متجر الكتروني وبوق اعلاني ومنافذ للتوزيع وساحة لبحوث التسويق.

وقد أوضح المؤلف أن أبحاث علم الإجرام أشارت إلى أنه من الناحية العلمية، فإن كل تقنية مستحدثة، ينشأ عنها في أي لحظة، وفي أي مرحلة من مراحل تطورها، الظاهرة الإجرامية الخاصة بها، وينطبق ذلك وبوجه خاص على المعلوماتية، نظراً للإمكانات الهائلة التي تتيحها الآلة الإلكترونية، من حيث سهولة وسرعة تنفيذ الأفعال الإجرامية، وأيضاً إخفاء الأدلة. ومرتكبو هذا النوع من الجرائم هم غالباً من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٦ إلى ٤٥ سنة حيث تنضم إليهم طائفة ما يسمى بصغار نوابغ المعلوماتية ويقصد بهم الشباب البالغ المفتون بالمعلوماتية والحاسبات الآلية، وكثيراً ما لفتوا النظر في الآونة الأخيرة عقب أفعال الانتهاك غير المسموح بها في العديد من شبكات الحاسب الآلي.

وفي الفصل الثاني من الكتاب تناول المؤلف بطاقات الدفع الإلكتروني فوصف بطاقة الدفع الإلكتروني من ناحية الشكل، بأنها قطعة من البلاستيك لها مواصفات كيميائية محددة ذات أبعاد قياسية هي «طول ٥٨.٦ مم × عرض ٩.٥٣ مم» ويبلغ سمكها ٠.٦٧ مم. مدون عليها بيانات مرئية وملقنة ببيانات أخرى غير مرئية، ويقترن إصدار البطاقة لحاملها بمنحه رقماً سرياً يعمل حال استخدام البطاقة في وسط إلكتروني والتوقيع عليها بتوقيعه، وتصدر عن بنوك أو منظمات ذات ثقة تضمن تعاملات العميل في شبكة التعامل بالبطاقة، وبموجبها يمكن الشراء والدفع وسحب الأموال والحصول على الخدمات.

أما مصرفياً، فهي أداة للوفاء بالالتزامات، مقبولة على نطاق واسع محلياً ودولياً لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه للتاجر على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه سلعة أو

حصوله على خدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل قيمة الإيصال من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، ويطلق على عملية التسوية بين البنوك الأطراف فيها اسم نظام الدفع الإلكتروني والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة للبطاقات.

وتحدث المؤلف عن تطور العمليات المصرفية الإلكترونية وأثره في تطبيقات بطاقات الدفع فأوضح أن التطور التكنولوجي ترك أثره الواضح في نظم المدفوعات بشكل عام، وقد بدأ ذلك جلياً في ظل التطور الذي لحق بكل من نظم المعلومات وأنظمة الاتصالات والاندماج الذي تم بينهما فظهرت تكنولوجيا الدوائر المتكاملة التي تم استخدامها فيما بعد في البطاقات الذكية أو الرقائعية.

وفي الفصل الثالث تناول المؤلف أخطار بطاقات الدفع الإلكتروني وتطرق إلى الكيفية التي انتشرت فيها بطاقات الدفع الإلكتروني في كافة أنحاء العالم وتوغلت في كافة الأنظمة النقدية، نظراً للتيسيرات التي تمنحها لحاملها ليتمكن من شراء أي سلعة أو منتج من أي نقطة بيع في العالم وبأي عملة. وكيف أثرت تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات في التطور الذي لحق بتطبيقات استخدامات تلك البطاقات حول العالم.

أما فيما يتعلق بالأنماط المختلفة لجرائم بطاقات الدفع الإلكتروني فأوضح تعدد الأنماط الإجرامية التي صاحبت نشاط بطاقات الدفع الإلكتروني خلال السنوات الماضية، وبالرغم من أن بعض تلك الحالات كانت فردية، إلا أن حالات أخرى قد تكررت وانتشرت وأخذت شكل الظاهرة وتخطت آثارها حدود الدول.

أما عن تزوير إشعارات المبيعات والفواتير المستخدمة مع هذا النظام فأشار إلى أن هذه الجريمة تنطوي على خيانة أمانة من بعض العاملين أو البائعين في المنشآت والأوساط السياحية، الذين يقومون بمغاولة صاحب البطاقة «عادة ما يكون أجنبياً» والحصول على بصمتها على إشعار خال البيانات باستخدام ختامة فواتير الشراء اليدوية وإعادة ملئه بعد انصراف حامل البطاقة مع تزوير توقيع الأخير على الإشعار أو الفاتورة بما يفيد «خلفاً للحقيقة» شراءه للسلعة أو حصوله على خدمة ما بمبلغ معين، وتقديم تلك الإشعارات المزورة للبنك لكسب قيمتها.

وهذا النوع من الجرائم لا يقع أيضاً إلا مع بطاقات الائتمان «التي تحمل أرقاماً وبيانات بارزة» ولا يتصور وقوعه على بطاقات الخصم التي تخلو من البيانات البارزة ولا تصلح للتعامل مع ختامات الفواتير اليدوية. وهناك تواطؤ التاجر أو البائع والتلاعب في ماكينات البيع الإلكترونية، فعملية تواطؤ التاجر أو البائع هنا قد تكون بالاشتراك مع صاحب البطاقة وقد تكون في غفلة عنه «كما في حالة تزوير الإشعارات والفواتير» وتكثر الحالة الأولى بين حاملي البطاقات من الأجانب والسائحين

الذين يقومون باستخدام بطاقتهم إلى أن يتم استنفاد رصيدها الائتماني الشهري، فيلجأ حامل البطاقة إلى أحد التجار المشبوهين لإجراء بعض عمليات الشراء الوهمية ويحصل

## الوكلاء المعتمدون

### للحصول على إصدارات الجامعة يمكن الاتصال بالوكلاء المعتمدين:

المملكة العربية السعودية (منطقة الرياض): مكتبة العبيكان - ص.ب. ٦٢٨٠٧ - الرياض ١١٥٩٥ - هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس: ٤٦٥٠١٢٩. مكتبة جريير - ص.ب. ٣١٩٦ الرياض ١١٤٧١ - هاتف: ٤٦٦٦٠٠٠ - فاكس: ٤٦٢٦٠٠٠ - المملكة الأردنية الهاشمية: شركة وكالة التوزيع الأردنية م.م. - ص.ب. ٣٧٥ - عمان ١١١١٨ - هاتف: ٤٦٣٠١٩١ / ٢ - فاكس: ٤٦٣٥١٥٢ دولة الإمارات العربية المتحدة: مكتبة وتسجيلات اليقين الإسلامية - ص.ب. ١١٥٢٠ - أبوظبي - بني ياس - هاتف: ٥١٢٥٥٥٧ - فاكس: ٥١٢١٩٧٢ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دار الجديد للنشر والتوزيع - ٥٠٠ حي سكن عمارة ب ٣٣ رقم ٤ - زرادة العاصمة الجزائر - هاتف: ٣٢٨٤٨٢ - فاكس: ٣٢٧٥٣٣ جمهورية السودان: مكتبة النيل - ص.ب. ٨٠٣٦ - الامتداد الجديد شارع ٤١ - الخرطوم. هاتف: ٤٦٢٦٥٢ - فاكس: ٤٦٣٧٤٩ الجمهورية العربية السورية: دار الألباب للنشر والتوزيع - ص.ب. ٣٠١٩ - دمشق - هاتف: ٢٢٣٩٨٢٠ - فاكس: ٢٢٤٣٧٥٤ سلطنة عمان: مكتبة نخل - ولاية نخل - ص.ب. ١٠ - هاتف: ٢٨ / ٨٨١٠٢٨ - فاكس: ٦٢٥٦٢٢ - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: مكتبة طرابلس العلمية العالمية - سوق الجماهيرية - شارع الجماهيرية - طرابلس جمهورية مصر العربية: دار الفجر للنشر والتوزيع - ٤ شارع هاشم الاشقر - النزهة الجديدة - القاهرة - هاتف: ٢٩٤٤١١٩ - فاكس: ٢٩٤٤٠٩٤

لنفسه على نسبة نقدية من قيمة الفاتورة بينما يحصل التاجر على الباقي نظير إتمام تلك العمليات، وتحصيل قيمة الفواتير كاملة بعد ذلك من البنك.

وفي الفصل الرابع من هذا الكتاب تناول المؤلف كيفية مواجهة جرائم الدفع الإلكتروني فأوضح أن مواجهة تلك الجرائم يجب أن تتم من خلال منظومة متكاملة تستند إلى دعوات عديدة دعامة تشريعية: وتعني وجود تشريع عقابي صريح وراعي لمرتكبي هذا النوع من الجرائم. ودعامة أمنية: وتعني وجود جهاز أمني قادر على مواجهة هذا النوع من الجرائم ومتابعة إفرزات التكنولوجيا الحديثة ويتمتع بالكفاءة والتدريب المستمر، والجهود الدولية: وتعني وجود أسس دولية لتعزيز التعاون الدولي بين أجهزة مكافحة المعنية بمواجهة هذا النوع من الجرائم في الدول المختلفة، بحيث لا يجب أن تعتمد مواجهة هذا النوع من الجرائم على الجهود الحكومية فقط، بل إن هناك حلولاً فنية تقدم بمعرفة المنظمات الدولية المعنية بإصدار هذا النوع من البطاقات وكذا البنوك والتجار، وهناك أخيراً محاذير يجب التحوط لها ونصائح يجب على حاملي البطاقات اتباعها. وتطرق المؤلف إلى المواجهة الأمنية والجهود الدولية فأشار إلى أن العديد من الدول العربية لديها أجهزة متخصصة في مكافحة هذا النوع من الجرائم، وأن تلك الأجهزة تبذل جهوداً فائقة في هذا المجال، إلا أن هناك دولاً أخرى مازالت تفنقر إلى هذا النوع من التخصص، حيث تعتمد أجهزة الشرطة عند فحص ما يرد إليها من بلاغات على الدعم الفني الذي توفره لها أقسام الأخطار بالبنوك والمؤسسات المالية الكبرى. وعلى الرغم من أهمية التعاون الدولي في هذا المجال حيث تعتمد ملاحقة مرتكبي هذا النوع من الجرائم على التنسيق المستمر وتبادل البيانات والمعلومات بين أجهزة مكافحة في الدول المختلفة إلا أن هذا التعاون مازال محدوداً للغاية، ليس على المستوى العربي فحسب، بل على المستوى الدولي أيضاً. أما عن الجهود الدولية لمواجهة جرائم بطاقات الدفع الإلكتروني فبين المؤلف كيف أسهم التطور التكنولوجي في انتشار هذا النوع من الجرائم وكيف ألفت شبكة الانترنت بظلالها الكثيفة على هذه الأنشطة بعد أن أسهمت في تعزيز قدرات مرتكبيها وتمكينهم من الإيقاع بالمتات بل والآلاف من الضحايا في مختلف بقاع الأرض، وكيف أصبح من المؤلف أن يكتشف حامل البطاقة في دولة ما أن بطاقته قد استخدمت في شراء سلعة من أحد المحلات « في دولة ثانية» ويكون الفاعل في دولة ثالثة وقد تمت الواقعة من خلال موقع المحل البائع على شبكة الانترنت. وعن الحلول الفنية في مواجهة جرائم بطاقات الدفع الإلكتروني أوضح المؤلف أنه نظراً لتعدد أطراف كافة الحركات أو العمليات Transactions التي يتم إجراؤها بالبطاقات « مشروعة كانت أم غير مشروعة» وتنوع الجرائم المصاحبة لهذا النشاط، الأمر الذي يترتب عليه تعرض تلك الأطراف للخسائر وبشكل مستمر، لذا فإنه ليس من المتصور أن تقتصر إجراءات مواجهة هذا النوع من الجرائم على الجهات والأجهزة الحكومية فقط شرطية كانت أم قضائية، بل سعت المؤسسات المالية الدولية الراعية لهذه الأنشطة مثل فيزا Visa، ماستر كارد Master Card إلى طرح العديد من الحلول الفنية ووضع المعايير والأسس التي تحد وتفصل في النزاعات المتوقعة بين بنوك التجارة والبنوك المصدرة للبطاقات. وفي موضوع آخر من الفصل تناول المؤلف جرائم موظفي مراكز البطاقات فأوضح أن هذا النوع من الجرائم «رغم انتشاره» إلا أنه من الصعب اكتشافه وتحديد أشخاص مرتكبيه، ويعكس ضعف وسائل وأدوات الرقابة الداخلية لدى بعض البنوك، وكثيراً ما تسعى البنوك إلى التسوية مع العميل «الضحية» أو المتضرر دون اتخاذ أي إجراءات قانونية قبل الموظف المتورط في مثل تلك الوقائع، والاكتفاء بالجزاء الإداري أو إنهاء الخدمة وعدم الإعلان عن تلك الوقائع حفاظاً على السمعة. ■